

حكومة لبنان تغامر بإقرار خطة قاسية للإنقاذ المالي

ترقب دولي لتنفيذ الإصلاحات كشرط إلزامي لتقديم مساعدات

دخلت الحكومة اللبنانية في معركة البحث عن طريق لتخفيف الأزمات المالية والاقتصادية الخانقة، بعد إقرار خطة إنقاذ، يتوقع المحللون أن تواجه صعوبات شديدة في تنفيذ إصلاحات كافية لإقناع المجتمع الدولي بتقديم المساعدة لإخراج البلاد من أعمق أزمتها منذ عقود.

بيروت - أعلنت الحكومة اللبنانية الخميس موافقتها على خطة إنقاذ مفرقة للحد من انتشار الوباء من أسوأ أزمة اقتصادية ومالية واجهتها منذ عقود، بانتظار أن تنال الثقة في اقتراح بالبرلمان الأسبوع المقبل. وتضمنت مسودة البيان الأحد خطة عامة تشمل خفض أسعار الفائدة وإعادة رسملة البنوك وتغييرات كبيرة في هيكل القطاع العام وطلب دعم من المانحين الأجانب. وقالت وزيرة الإعلام منال عبد الصمد إن مجلس الوزراء وافق على الخطة مع إجراء تعديلات على البيان المؤلف من 17 صفحة. وقد وصفت مصادر وزارية تلك التعديلات بأنها طفيفة. ويشكك محللون في فرص إنقاذ الاقتصاد من قبل حكومة رئيس الوزراء حسان دياب، التي تشكلت الشهر الماضي من جانب جماعة حزب الله المدعومة من إيران وحلفائها، بسبب قلة الدعم الدولي لها.

حددت الخطة العلاج المرّ الواجب تجرعه لتخفيف الأزمات الاقتصادية والمالية الخانقة، وحاولت تفادي إثارة الذعر بالتريكين على حماية أموال المودعين وخاصة الصغار في المصارف اللبنانية. وتتضمن الخطة "إجراء إصلاحات ضريبية تعتمد على تحسين الجباية وعلى مكافحة التهريب من المعابر الشرعية وغير الشرعية ومكافحة التهريب الضريبي باعتماد الضريبة التصاعدية الموحدة على مجمل المداخل".



يان كوبيتش

الإصلاحات في المدخل
الوحيد للحصول على
المساعدات المجددة

وأكد مكتب الرئيس اللبناني ميشال عون الخميس ضرورة "العمل فوراً لتعويض ما فات من وقت". وكشف أن وزير المالية غازي وزني سوف يجتمع اليوم الجمعة مع وفد من البنك الدولي. وتواجه أي إجراءات لخفض الإنفاق وفرض ضرائب جديدة مخاطر اتساع الاحتجاجات المتواصلة منذ 17 من أكتوبر الماضي، في ظل تفاقم الأزمات المعيشية إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقود. وتواجه الحكومة تحديات كبيرة لترقيع أزمات متداخلة وتزايد ضغوط



إجراءات مالية مجحفة

المتباطئ، مع عجز الدولة عن إجراء إصلاحات بنوية. ويحدد البيان الوزاري المكون من 17 صفحة خطوط برنامج عمل الحكومة، الذي من المقرر أن يناقشه البرلمان يوم الثلاثاء المقبل تمهيدا لمنحها الثقة، التي ستأهلها على الأرجح. وتأمل الحكومة بعد ذلك الحصول على دعم المجتمع الدولي الذي يربط تقديمه لأي دعم مالي بتطبيق إصلاحات هيكلية في قطاعات عدة وخفض العجز العام. وكان المنحون الدوليون قد تعهدوا في مؤتمر سيدر باريس عام 2018 بتقديم نحو 11 مليار دولار لكنهم حجّبوا الأموال لحين التزام لبنان بالإصلاحات التي تهدف إلى تقليص الإنفاق.

تراكم الدين العام، الذي يقترب من حاجز الـ90 مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من 150 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وهي إحدى أعلى النسب في العالم. وأعلنت وزيرة الإعلام بعد انتهاء جلسة عقدها مجلس الوزراء بحضور رئيس الجمهورية ميشال عون في القصر الرئاسي، أن الحكومة أقرت البيان الوزاري بالإجماع وأن رئيس مجلس الوزراء أطلق على الحكومة تسمية "حكومة مواجهة التحديات". وكان دياب قد شكّل في 21 من يناير الماضي حكومة مؤلفة من 20

خارطة طريق خليجية لتطوير صناعة الأسمدة

استراتيجية مشتركة للأمن الغذائي إقليمي وعالميا حتى 2030

كشفت دول الخليج عن ملامح خارطة طريق لتطوير صناعة الأسمدة وفتح أسواق تصدير جديدة، في ظل تنامي الطلب عليها للمساهمة في تعزيز الغذاء وتنويع النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في دول المنطقة.

مسقط - اتسع نطاق تنسيق جهود الإصلاحات الاقتصادية في دول الخليج بالمرافعة على قطاعات جديدة تسهم في تخفيف تداعيات انخفاض أسعار النفط وتنويع الموارد المالية بشكل مستدام. وفي تحرك لتحقيق تلك الغاية، كشفت لجنة الأسمدة في الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) خلال اجتماعها في العاصمة العمانية مسقط عن ملامح خطة لتطوير صناعة الأسمدة.

وعززت دول الخليج رهانها على هذا القطاع الواعد باعتباره أحد محركات التنمية المستدامة وكونه يدخل في الإنتاج الزراعي، أحد أبرز القطاعات غير النفطية على مستوى العالم. ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى رئيس اللجنة عبدالرحمن جواهري قوله "وضعنا الخطوط العريضة لمجموعة من الخطط الاستراتيجية التي تنوي اللجنة العمل على تحقيقها خلال العام الجاري". وأضاف "لقد تمت مناقشة خطط العمل والتريبات المتخذة استعداداً لمؤتمر الأسمدة السنوي المزمع عقده في سبتمبر هذا العام".

ويعتبر الاتحاد، الذي تأسس في 2006 ويضم في عضويته أكثر من 90 في المئة من منتجي البتروكيماويات والكيماويات الخليجين، الهيئة التمثيلية لقطاع التكرير الأبرز في المنطقة. ويقوم هذا الكيان الذي يعد الأول من نوعه في الشرق الأوسط بدور رئيسي

بدخولها في شراكة عالمية مع "أو. سي. أي" الهولندية العملاقة لإنتاج الأسمدة النيتروجينية. وبموجب الاتفاقية سيتم إنشاء كيان جديد سيكون مقره الرئيسي في أبوظبي من خلال دمج أصول شركة أدنوك للأسمدة في منصة شركة أو. سي. أي. للأسمدة النيتروجينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتوقع الإنصاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات أن يتضاعف الطلب على الأسمدة بحلول عام 2030 بأكثر من ضعف نتيجة النمو الديموغرافي في العالم.



عبدالرحمن جواهري
سنوات العمل
المشارك لتطوير
صناعة الأسمدة إقليمية

ومن المرجح أن تضيق صناعة الأسمدة الإقليمية ما يقدر بـ8.1 مليون طن إلى إجمالي الإنتاج المقدر بحوالي 38.9 مليون طن، الأمر الذي سيغزّن من مكانة هذه الصناعة ولتصبح مركز إنتاج مهم للأسمدة على مستوى العالم بأكمله مستقبلاً. وتوقع استمرار تزايد الطلب على الغذاء في جميع أنحاء العالم، فإن الحاجة ستكون أكبر إلى إنتاج المحاصيل الغذائية، حيث تعد منطقة الخليج منطقة مهمة لزراعة الأراضي الجافة. وتظهر البيانات الرسمية أن الأراضي الجافة تشكل ما نسبته 40 في المئة من مساحة أراضي العالم. وفي المجمل، يعتمد مليار شخص على المحاصيل المنتجة من الأراضي الجافة في غذائهم اليومي.

وأكد أن المعنيين والعاملين في القطاع يدركون بأن مفهوم الأمن الغذائي يرتكز على محاور تتعلق بجودة وسلامة الغذاء، واستقرار السلع في الأسواق. وحققت صناعة الأسمدة في الخليج نمواً هائلاً على مدى العقود الماضية بفضل السياسات المتبعة من حكومات الخليج، ولكن مع ذلك هناك الكثير من التحديات.

وقال إنه "رغم توافر الموارد الطبيعية والبشرية، واهتمام القيادات السياسية، إلا أن الزراعة في المنطقة الخليجية والعربية لم تستطع بعد تحقيق الإنتاج المستهدف، وتلبية الحاجات المتزايدة للغذاء".

ويعزز الدمج والحضور الجغرافي منصات الإنتاج لعدة شركات خليجية عملاقة في الشرق الأوسط بما يتيح الوصول إلى عدد كبير من الأسواق، ويعزز الحصص السوقية ويضمن خدمة الزبائن في جميع أنحاء العالم. وتعمل الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، التي يملك معظم أصولها عملاق النفط أرامكو، من أكبر الكيانات الخليجية العاملة في القطاع. وكانت سابك قد أطلقت كياناً جديداً في أواخر 2018 باسم شركة سابك لاستثمارات المغذيات الزراعية تجمع فيها حصصها ومساهماتها في شركات عديدة متخصصة في إنتاج باقات متنوعة من الأسمدة.

كما عززت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) منتصف العام الماضي رهاناتها على قطاع صناعة الأسمدة

وسلط جواهري الضوء على أكثر المواضيع إثارة في ساحة الصناعة وهو الاقتصاد الدائري.

وأشار إلى أهمية بناء اقتصاد صناعي مبتكر وأكثر استدامة، وهو ما تتجه له الصناعات حالياً بهدف المحافظة على الموارد والطاقة وجعل الصناعة صديقة للبيئة.

وقال إنه "رغم توافر الموارد الطبيعية والبشرية، واهتمام القيادات السياسية، إلا أن الزراعة في المنطقة الخليجية والعربية لم تستطع بعد تحقيق الإنتاج المستهدف، وتلبية الحاجات المتزايدة للغذاء".



فرص واعدة لقطاع حيوي